

آخر موعد لتوزيع البطاقة الإلكترونية بالعراق-20 أبريل



لا تزال قضية البطاقة الإلكترونية الشغل الشاغل لمفوضية الانتخابات في العراق، حيث أعلن كاطع الزوبعي نائب رئيس مجلس المفوضين عن استمرار عملية توزيع البطاقة الإلكترونية للمشمولين بالتصويت الخاص والعام حتى يوم الأحد الموافق 20 أبريل الجاري، وأن مفوضية الانتخابات مستمرة بعملية توزيع البطاقة الإلكترونية لجميع الناخبين المشمولين بهذا النوع من التصويت

وأشار الزوبعي إلى أن "مجلس المفوضين سيقدر بعد دراسة التقارير الخاصة بتوزيع البطاقة الإلكترونية ونسبها النهائية إمكانية تمديد موعد التوزيع من عدمه

وأعلنت المفوضية التي تستخدم لأول مرة البطاقة الإلكترونية وأجهزة التحقق في يوم الاقتراع ضمن مشروع التسجيل والتحقق الإلكتروني أن أجهزتها تعمل بشكل طبيعي ولا توجد أية مشكلة في عملها من النواحي كافة، وكأنها بهذا ترد على "شبكة شمس لمراقبة الانتخابات" التي سبق لها أن صرحت "أن البطاقة الإلكترونية لا تعدو كونها (بطاقة استدلال) لأنها تضم فقط اسم الناخب والمركز الانتخابي الذي سيصوت فيه". ولا تضم صورته وبصمته والمعلومات الأخرى، ولا تحمل المواصفات التي وعدت بها المفوضية

موتى على لائحة التصويت

وأشار الباحث الاستراتيجي أمير جبار الساعدي لـ"العربية نت" إلى أنه "كانت هناك ملاحظات على عمل الجهاز ودقة معلومات المفوضية من قبل منظمة شمس للمراقبة ودليلها ظهور عشرات آلاف البطاقات الإلكترونية لناس متوفين وبطاقات أخرى مزدوجة (أي بطاقة إلكترونية للتصويت الخاص وأخرى للتصويت العام) تخص أجهزة القوات المسلحة والأمن العراقية، بالإضافة لوجود عراقيين لم يعثروا على أسمائهم في قوائم استلام البطاقة الإلكترونية، في الوقت الذي تؤكد فيه المفوضية بأنها خصصت لجميع العراقيين بطاقة ذكية ولا يوجد شخص من غير "بطاقة"

ورد على هذا الكلام عضو مجلس المفوضين ومدير مشروع التسجيل والتحقق الإلكتروني وائل الوائلي قائلاً "استكملت اللجان التي شكلناها بالتعاون مع الشركة المصنعة لأجهزة الفحص.. والنتائج ممتازة، مؤكداً على "وصول أعداد كافية تلي احتياجات مراكز الاقتراع مع وجود أجهزة احتياط لكل مركز من المراكز لتأمين انسيابية عمل الأجهزة وتسهيل مهمة الناخب في يوم الاقتراع، حيث تم تحضير 51.475 ألف جهاز وتحقق لمحطات الاقتراع العام والخاص والمهجرين 4000 جهاز تحقق احتياطاً للحالات الطارئة

ويذكر أن مجلس المفوضين قد قرر عدم اعتماد فريق "شبكة شمس" لمراقبة انتخاب مجلس النواب 2014 وتكليف القسم القانوني في المكتب الوطني بإقامة دعوى أمام المحاكم المختصة بالتعويض عن الأضرار المعنوية التي سببتها إساءة مدير الشبكة